

تصريح صحفي

السؤال ليس رفع الحظر، بل لماذا فرض اصلاً؟



اليوم قرر مجلس الامن الدولي رفع قرار الحظر الجائر الذي فرضه على ارتريا في ديسمبر 2009 و2011.

ان الحكومة الارترية واذ ترحب بخطوة قرار رفع الحظر الذي فرض على ارتريا منذ عشر سنوات والتي هدفت لتصحيح القرار الجائر وان جاءت متأخرة، ذلك لأن الحظر الذي فرض دون مبررات ومسوغات قانونية تضرر منه الشعب الارترى.

بهذه المناسبة فإن الحكومة الارترية تهنيئ الشعب الارترى داخل الوطن والمهجر الذي تصدى ببسالة للظروف الحالكة والتي خرج منها منتصراً ، والتهنئة كذلك لكل اصدقاء ارتريا الذين حاولوا بكل السبل من اجل العمل على رفع الحظر المخجل بحق ارتريا.

ونحن إذ نودع تلك الحقبة السوداء، ونتطلع للمستقبل، علينا الاستفادة من تلك التجربة بالخروج ببعض الحقائق ونستخلص منها العبر .

لماذا صارت ارتريا الضحية، وماهي الآثار التي خلفها الاستهتار بالقانون الدولي ، وقد اصبحت حقائق واضحة للجميع .

ان خطط واستراتيجيات الهيمنة من قبل الادارات المتعاقبة في واشنطن (كلنتون – بوش- اوباما) هدفت لخلق انظمة تابعة لها ، من بينها نظام وياني الذي اعتمده في القرن الافريقي ، وذلك باتباع الاساليب التالية:-

*تأجيج النزاعات الحدودية وبالنتيجة التسبب في الحروب ومن ثم ادارة تلك المشكلات.

*اثارة النزعات الأثنية والعرقية وسيادة الفرقة وعدم التوافق....

* التآمر على كل تكامل وتعاون اقليمي بإثارة البلبلة وخلق مبررات للتدخل .

ودون الذهاب بعيداً ، فإن آثار ذلك ، تتضح جلياً في الصدمات العرقية في اثيوبيا وما تخلفه من عدم استقرار، وكذلك ما يحدث في الصومال وجنوب السودان، والتعقيدات التي تحدثها التدخلات الخارجية ، والتي ادت بالنتيجة لظهور الارهابيين والمعيقين لكل سلام .

هذه الإستراتيجية والخطط غير الصائبة ، ادت الى نتائج مدمرة، فقد تسببت في اباداة وتشريد للشعوب ، والمزيد من اللجوء وحوادث المجاعات والدمار الاقتصادي ، وفوق كل ذلك خسارة 150 مليون نسمة من سكان المنطقة لفرص التنمية والنمو الاقتصادي في منطقة القرن الافريقي.

ان المؤامرة التي حيكت ضد ارتريا ، من قبيل افتعال النزاع الحدودي ، والغزو العسكري المكشوف ، والمؤامرات السياسية ، والحملات النفسية ومحاولات التشويه وفرض العزلة ، والحصار والحظر الاقتصادي المستمر ، والذي اختتم بقرار الحظر المجحف بإلزام اعضاء مجلس الدولي على المصادقة عليه عام 2009، كلها في النهاية لاتخرج عن اطار تلك السياسات والاستراتيجيات غير الصائبة، وما احدثته من دمار وخسائر لامثيل لها .

ورغم انكشاف الاكاذيب وافتضاح الجرم ، فإن ما زاد الامر فظاعة كان التعلل
بأسباب واهية بغرض مد واطالة مدة الحظر .

ان مجلس الامن علاوة على تحمله مسؤولية رفع الحظر، يتحمل أيضا مسؤولية
تعويض ما احدثه الحظر من اجحاف وظلم. كما ان الحكومة والشعب الارتري
سوف لن يوقفا مطالبهما على رفع الحظر فقط، وانما سيواصلان نضالهما من
اجل احقاق الحق وقرار العدالة

وزارة الاعلام 14 نوفمبر 2018